قراءة في قضايا التمويل الأصغر الإسلامي

د.صالح مصطفى أحمد معلى *

ما التمويل الأصغر؟ ما فرص وتحديات التمويل الأصغر الإسلامي على المستوى العالمي، والسوداني والمحلي بولاية الجزيرة؟ ماذا عن الأساسين النظري والتطبيقي وصيغ التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان؟ وهل لتحريك مدخرات الشرائح الفقيرة أهمية في صناعة التمويل الأصغر وما هي فرص ذلك وتحدياته؟ وماذا يستفاد من التجارب العالمية في التمويل الأصغر، ثم ما هو دور التمويل الأصغر في خلق فرص العمل وتشغيل الخريجين في السودان؟

هذه الأسئلة وغيرها أجاب عنها الدكتور ضرار الماحي العبيد من خلال ثلاثة فصول ضمت أوراقاً علمية شملها كتابه: التمويل الأصغر الإسلامي، الفرص، المفهوم، التحديات، والتجارب العالمية، الصادر عن هيئة الأعمال الفكرية بالخرطوم، في العام 2012م.

الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر وواقع التمويل الأصغر في السودان وأساليب تطويره:

أكّد الباحث أنّ استخدام مصطلح التمويل الأصغر عالمياً ارتبط بإنشاء بنك غرامين ببنغلاديش في سبعينيات القرن الماضي، كما ارتبط محلياً بإنشاء بنوك الادخار والزراعي السوداني، وفيصل الإسلامي في نفس الفترة.

وللتمويل الأصغر عدة تعريفات؛ منها تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية وغير المالية في مجالات الائتمان والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة النشطين اقتصادياً.

كما أشار الكاتب إلى أنّ الاستراتيجية الخمسية لبنك السودان المركزي، في التمويل الأصغر تمخضت عن خطة عالجت أهم ثلاث قضايا في صناعة التمويل الأصغر هي؛ بيئة السياسة العامة، والإطار المؤسسي والتنظيمي، والهيكل الأساسي الداعم، وتبع ذلك مجموعة إجراءات إصلاحية هدفت في مجملها لتحقيق هدف التمويل الأصغر المتمثل في محاربة الفقر، مبيناً أنّ سياسات البنك المركزي للتمويل الأصغر في السودان 2012م هدفت لتشجيع البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على ولوج عالم صناعة التمويل الأصغر.

وأكّد الكاتب في نقاشه لجانب العرض تردد البنوك التجارية في دخول صناعة التمويل الأصغر لجملة تحديات وعقبات تعلي من مخاطره، وتتقاطع وأهداف هذه البنوك الساعية لتحقيق الربحية، هذا وأبرز المجهودات التي يبذلها البنك المركزي السوداني في تشجيع التمويل الأصغر منذ العام 2006م، وأنه ألزم البنوك التجارية بتخصيص نسبة(12%) من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر، وإن لم يتجاوز التنفيذ الفعلي لها ال(2%) من التمويل الكلي، في المتوسط خلال السنوات 2007م -2010م. لكنه أكد برغم ذلك أنّ المشروعات الصغيرة التي ينفذها التمويل الأصغر ظلت في ازدياد مستمر. كما تناول نشوء محفظة الأمان بشراكة بين البنوك التجارية وديوان الزكاة بهدف تشجيع البنوك على ولوج صناعة التمويل الأصغر وزيادة إسهامها فيه.

---

* باحث اقتصادي في المجمع الفقهي ، السودان.

وفي جانب الطلب على التمويل الأصغر بيّن الباحث أنّ الارتفاع المستمر لمعدلات الفقر عالميا ومحلياً يحفز الطلب على التمويل الأصغر باستمرار، وأنّ الطلب عليه بالسودان يتجاوز ال78% منسوباً للسكان القادرين على العمل. أما أكثر الصيغ استخداماً في التمويل الأصغر فهي المرابحة لجملة مزايا تفضلها على غيرها من الصيغ من وجهة نظر البنوك، ولمجموعة تعقيدات ومشكلات ترتبط بغيرها من صيغ التمويل الإسلامي.

وقد أكّد الباحث أنّ التمويل الأصغر يلعب دوراً مباشراً في استغلال الموارد المحلية، وحفز الابتكار والتطوير لدى المستهدفين به، ويحقق التكامل المنشود بين المشروعات الصغيرة والكبيرة بالمجتمع، ولخص أهم الفرص التي تنتج عن ذلك بفرص امتلاك المشروع، وتحسين الدخل فمستوى المعيشة، وتطوير القدرات لدى المتمول. أما أبرز التحديات التي تجابه التمويل الأصغر على المستوى العالمي والمحلي السوداني وولاية الجزيرة فتتمثل في صعوبة دفع الأقساط، وارتفاع التكاليف الإدارية وصعوبة تغطيتها، وضعف الضمانات وتقليديتها، وصعوبة الحصول على التمويل التجاري للمؤسسات، وكذا صعوبة جذب استثمارات القطاع الخاص، بجانب التحديات التي تتعلق بالمتمولين، وارتفاع معدلات التضخم باستمرار ، وضعف التغطية المصرفية، وعدم القدرة على الادخار لدى الشرائح الفقيرة، ومشكلات التسويق وغيرها من المشكلات المرتبطة بالظروف الاقتصادية الكلية، والقطاعية التي تجابه شرائح الفقراء في المجتمع السوداني.

بعض قضايا التمويل الأصغر الإسلامي في السودان:

في هذا الجزء من كتابه تناول الكاتب الأساسين النظري والتطبيقي للمالية الإسلامية في السودان، وتحريك مدخرات الشرائح الضعيفة أهميتها وتحدياتها، وأبرز التطور السريع المتلاحق للمصرفية والمالية الإسلامية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وما ستكون عليه في مستقبل الأيام. وبعد أن سرد التطورات التي مرت على العمل المصرفي في السودان، والنظم التي حكمت العمل المصرفي تقليدية ومزدوجة وإسلامية كاملة في العام 1992م، أكّد الكاتب أنه وبرغم تعدد الخيارات التمويلية التي يوفرها التمويل الإسلامي، ركزت تجربة المصارف السودانية على صيغة المرابحة دون سواها من الصيغ لجملة أسباب منها سهولة الإجراءات، وتوفر الضمان المفضي لقلة المخاطر، والشبه بينها وطرق التمويل التقليدي محضن المصرفيين الأول، وتفضيل الطلب لها على ما سواها من صيغ، والأرباح شبه المضمونة التي تحققها المرابحة بجانب السرية التي توفرها لتمويلات المصارف واستثماراتها، وجملة أسباب أخرى وتعقيدات ترتبط بالصيغ الأخرى.

وتناول الكاتب الآثار الايجابية و السلبية التي ترتبت على تركيز البنوك على المرابحة، وأهمها عدم قيام البنوك الإسلامية بدورها المنشود في التنمية الاقتصادية الاجتماعية القائم على قاعدة الغنم بالغرم،وأضعف الخبرة الاستثمارية في المشاريع للمصارف الإسلامية، والشبهات التي تحوم حول المرابحة، بالإضافة إلى كثرة المخالفات للضوابط الشرعية وما يترتب عليها من جزاءات.

كما برر الكاتب عدم استخدام البنوك للمشاركات بكثرة المخاطر المرتبطة بها؛ خاصة المخاطر الأخلاقية التي ترتبط بالعميل، والمخاطر المرتبطة بالبيئة، والمعوقات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة لضيق حجم السوق المحلي وغيرها من المعوقات والمشكلات التي تعلي من درجة التعرض للمخاطر في صيغ المشاركات.

وفي ظل الانتقادات التي تواجه المصرفية الإسلامية، وبعد الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وتنامي معدلات الفقر، بالإضافة للاهتمام العالمي بمحاربته، لابد من زيادة الاهتمام بالشراكة الذكية بين الدولة والمجتمع في توجيه الاهتمام نحو

برامج التمويل الأصغر، بما يخدم أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية ويحقق محاربة الفقر على نحو فعال وكفؤ. معرفاً الادخار الشخصي بذلكم الجزء من الدخل النقدي الذي يحتفظ به الفرد للاستهلاك المستقبلي، ومؤّكداً على أهميته في تحقيق التنمية، أبرز الكاتب أنّ التحدي الأهم هو كيفية تحريك مدخرات الشرائح الفقيرة نحو مؤسسات التمويل الأصغر، وأنّ حاجة الفقراء للادخار والمواعين الادخارية المأمونة أكبر من حاجتهم للائتمان والاقتراض، لكن هذه الحاجة لا زالت بمثابة الجزء المنسي من التمويل الأصغر، برغم أنها تعمل على توسيع وتعميق انتشار مؤسسات التمويل الأصغر وخدماته، وترسيخ مستوى التوجه بالطلب، وزيادة الثقة في مؤسسات التمويل الأصغر لدى الشرائح الفقيرة، وتسهم بفعالية في تحقيق الاستدامة الذاتية المفقودة لمؤسسات التمويل الأصغر.

وفي إطار سعيه لتطوير هذا التوجه أكّد الباحث أن أهم المحددات التي تحفز تعبئة مدخرات الشرائح الفقيرة بوساطة مؤسسات التمويل الأصغر، تتمثل في توفير وتنمية عامل الثقة في هذه المؤسسات،وسرعة تسييل المدخرات والوصول إليها لمجابهة الطوارئ، وبساطة الإجراءات، والميزات التنافسية من ربح وسهولة وغيرها التي توفرها هذه المؤسسات مقارنة بالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة للمرونة المطلوبة بجانب التكلفة المنخفضة، وتحقيق هامش ربح معقول متوقع، ورقي التعامل مع العملاء الفقراء، وتوفير المهارة والتخصصية لإدارة السيولة، الأصول والخصوم، في الأطر الإدارية بمؤسسات التمويل الأصغر.

هذا وتواجه تعبئة مدخرات الشرائح الفقيرة بجملة من العقبات المعرفية، و الهيكلية، والسياسية، والتشريعية، التي تحد من قدرتها على الانطلاق، ولنجاح التعبئة لابد من حلحلة هذه المشكلات، وتوفير الإرادة السياسية والمعرفية والتشريعية المطلوبة، بالإضافة للاهتمام بتطوير المنتجات المالية للتمويل الأصغر، و السعي نحو خلق واستدامة قناعة العملاء بهذه المؤسسات ودورها في مساعدتهم، والابتكار والتطوير وإلا فسيؤدي التقليد والجمود إلى تسرب الفقراء خارج المواعين الادخارية لمؤسسات التمويل الأصغر، والادخار في المؤسسات شبه الرسمية برغم الخسارة التي تحيق بكل أو بعض مدخراتهم.

التجارب العالمية للتمويل الأصغر ودور التمويل الأصغر في خلق فرص العمل في أوساط الخريجين في السودان:

أكّد الباحث أنّ التجربة الماليزية في التمويل الأصغر(أمانة اختيار ماليزيا)، لها استرايتجية يدعمها القرار السياسي الماليزي الهادف وفقاً للخطة الاقتصادية الماليزية الجديدة(1971 -1990م)، التي تركز بصورة أساسية على محاربة الفقر، وإزالة الفوارق الدخلية للفقراء، باستخدام معدلات نمو اقتصادي وتنموي سريع.وقد أنشأت الحكومة الماليزية لذلك المؤسسات ودعمت بعض البنوك بمبالغ مالية طائلة لتحقيق هذا الهدف السامي، بالإضافة للسياسات التمويلية التي تسهل وتعزز من فرص وصول الفقراء للتمويل المنشود.

واستندت تجربة أمانة اختيار ماليزيا على تجربة غرامين بنك،مع تعديلها لتوافق شروط الزمان والمكان الماليزي بما يسهم في تحقيق الهدف، ونظراً للدعم الحكومي الذي توفر لها قدمت الأمانة القروض الحسنة والتمويل الميسر للطبقات الفقيرة سعياً وراء ايجاد وخلق اشخاص قادرين على الانتاج وملتزمين بالقدرة على كسب حياة كريمة، والخروج من دائرة الفقر تلقائياً والنزوح من بين الشرائح الفقيرة. وقد افحلت بذلك التجربة الماليزية كثيراً في تحقيق أهدافها، و نجاح تجربة

مشروعات تمويل أمانة اختيار ماليزيا، [مشروع أمانة اختيار رقم (1)، ومشروعي قرض اختيار رقمي(2) و(3) ومشروع قرض للأم الواحدة]، ولذلك أفلحت في تمويل حاجات 80% من إجمالي توقعات المجموعة المستهدفة.

أما مرتكزات نجاح تجربة أمانة اختيار ماليزيا فبرأي الكاتب انحصرت في ابتكار نظام خاص لتقديم الخدمات التمويلية، والدعم الرسمي من الحكومة، والقدرة على التحصيل والسداد للقروض.أما أهم الصعوبات التي تواجه هذه التجربة الرائدة فهي استمرار الاعتماد على الدعم الحكومي، وعدم رجوعها للأسس التي قامت عليها خاصة التركيز على الوصول للشرائح الأكثر فقراً، وصعوبة الحصول على شرائح فقيرة في المستقبل، ورفع رسوم الخدمات إلى 19% من القرض مما أدى لانسحاب الشرائح الفقيرة من المؤسسة.

كما أشار الكاتب إلى مجموعة نماذج أخرى لمؤسسات التمويل الصغير كنموذج بنك غرامين، الذي يمنح القرض الجماعي، وجمعيات الإقراض والادخار الدوار، ونموذج بنك القرية.

أما أهم المخاطر التي تواجه التمويل الأصغر بالسودان فمنها المخاطر الطبيعية المتمثلة في شح الأمطار، والآفات الزراعية وغيرها مما يؤثر على المشروعات الزراعية، وضيق وعدم كفاية الضمانات، ونقص المعلومات عن العميل وتوقف المعاش في تمويلات المعاشيين، والمراوغة والخداع من بعض الممولين(العملاء).

أما معوقات التمويل الأصغر بالسودان فأهمها نقص الموظفين المختصين، وجهل العملاء بطبيعة ومصادر التمويل الأصغر، والفساد في منح التمويل، وارتفاع التكاليف، وبُعد المسافة بين أماكن تواجد العملاء ومؤسسات التمويل الأصغر، وصعوبة إجراءات منح التمويل، وعدم وجود وحدة لإدارة مخاطر التمويل الأصغر بالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر.

أنشطة التمويل الأصغر وخلق فرص تشغيل الخريجين في السودان:

في الجزء الأخير من الكتاب ناقش الباحث دور أنشطة التمويل الأصغر في خلق فرص العمل واستيعاب الخريجين في السودان، وقد أكّد أنّ الدراسات شبه التجريبية تعطي التمويل الأصغر دوراً كبيراً للتمويل الأصغر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

كما بيَّن الباحث أنّ إعداد العاطلين في أوساط الخريجين أصبحت في ازدياد مستمر بسبب نشؤ عدد كبير من الجامعات السودانية من ناحية، وضعف استيعاب الخريجين بوساطة سوق العمل على مستويي القطاع العام والخاص من ناحية أخرى. وبرغم الأهمية الموضوعة لمشروعات التمويل الأصغر في استيعاب الخريجين إلا أن واقع الحال في السودان يؤكد على أنّ مشروعات التمويل الأصغر وإن كانت في تزايد مستمر في عددها ونوعها؛ لا زالت دون الطموح في استيعاب الإعداد المتزايدة من الخريجين، لذلك أوصى الباحث بمجموعة توصيات لمعالجة المشكلة كتشجيع القطاع الخاص للاستيعاب، والاهتمام بدراسة جانبي العرض والطلب عند وضع سياسات التمويل الأصغر، ونشر ثقافة العمل الحر وغيرها من التوصيات المهمة في معالجة المشكلة.

الخاتمة:

هذا الكتاب يقدم إضاءات مهمة في دراسة التمويل الأصغر الإسلامي، تعالج المفهوم وتدرس الواقع لتحدد التحديات والعقبات وتحاول أن تعطي بعض الحلول المناسبة لكل مشكلة من المشكلات التي تجابه صناعة التمويل الأصغر، لذا فهو إسهام مقدر من الكاتب.